

Distr.: General  
25 August 2017  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والسبعون  
البند ١٤٣ من جدول الأعمال المؤقت\*  
وحدة التفتيش المشتركة

## حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة

### مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة" (انظر A/72/120).

موجز

يزود تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة" (انظر A/72/120) أصحاب المصلحة بمعلومات محدّثة عن حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتعكس هذه المذكرة آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وقد جمعت الآراء استناداً إلى المساهمات التي قدمتها المؤسسات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي رحبت بالتقرير وأيدت بعض ما ورد فيه من استنتاجات.

\* A/72/150

300817 290817 17-14795 (A)



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

١ - يزود تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة" أصحاب المصلحة بمعلومات محدّثة عن حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتتناول وحدة التفتيش المشتركة في التقرير الأدوار التي تؤديها مهام المراجعة الداخلية للحسابات وخدماتها وهياكلها الإدارية وتنظر في الدور الذي تؤديه لجان المراجعة والتنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وبخاصة عندما يتصل ذلك بالأداء الفعال لهيئات المراجعة الداخلية للحسابات.

## ثانيا - تعليقات عامة

٢ - ترحب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتقرير، وتلاحظ أنه شامل ويتضمن توصيات وجيهة ومفيدة ترمي إلى تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. ويشار في التقرير إلى أنه على الرغم من أن مهام المراجعة الداخلية للحسابات يمكن أن تُحسّن بالتصدي للتحديات التي أُبرزت، يثمن أصحاب المصلحة الداخليون والخارجيون الخدمات المقدمة. وهم يلاحظون مع الارتياح أن مهام المراجعة الداخلية للحسابات تأخذ شكلها النهائي وأن التقدم المحرز لاعتماد وتطبيق أفضل الممارسات مسلّم به.

٣ - وتؤيد المؤسسات التأكيد الوارد في الفقرة ٢٦ ومفاده أن المراجعة الداخلية للحسابات موجودة "في وضع جيد لتشجيع المؤسسات على وضع خطط دفاعها الثاني وتطويره"، وتوافق بصفة عامة على التوصية الواردة في تلك الفقرة، التي تدعو إلى تعزيز الرقابة الإدارية (خط الدفاع الثاني) عن طريق الأداء والأنشطة الاستشارية، لا سيما في مجالات الإدارة المستندة إلى النتائج، وإدارة المخاطر في المؤسسة، وأطر الرقابة الداخلية. ولكن يشار في الوقت نفسه إلى أن الضمانات والأنشطة الاستشارية لا تزال من منتجات خط الدفاع الثالث، حتى وإن كان يقصد منها دعم الإدارة في تعزيز المنظمة. وبالتالي، يمكن أن تخضع هذه المنتجات للسياسات التي تحكم تقارير الرقابة، بما في ذلك الإفصاح العلني. وينبغي النظر بعناية في ترتيبات الحوكمة والمتابعة والإبلاغ لضمان تقديم الضمانات المناسبة إلى أصحاب المصلحة.

٤ - وتلاحظ بعض المنظمات أن عددا من التوصيات يدعو إلى اتخاذ إجراءات من جانب لجان الرقابة التابعة لمجالس الإدارة فيما يتعلق برؤساء مكاتب الرقابة. وتشير المؤسسات إلى أنه على الرغم من أن هذه التوصيات تهدف بوضوح إلى زيادة استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، من المهم التأكيد على أن دور لجنة الرقابة يتمثل في توجيه الرئيس التنفيذي في الاضطلاع بمسؤولياته، بدعم من رئيس مكاتب الرقابة. وينبغي بالتالي أن تتخذ القرارات المتعلقة بمكاتب الرقابة من قبل الرؤساء التنفيذيين وفقا لاحتياجات المؤسسات، مع المحافظة على الشفافية مع مجالس الإدارة في تلك القرارات.

٥ - وفيما يتعلق بمسألة مدة ولاية رئيس الرقابة، بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية، تشير بعض المؤسسات إلى أن مدد الولاية غير القابلة للتجديد يمكن أن تنتج آثارا غير مرغوب فيها من قبيل:

(أ) تركيز رئيس الرقابة على خيارات وظيفية أخرى بدلا من التركيز على المنظمة؛

(ب) اجتذاب أفراد يعملون قرب نهاية حياتهم المهنية؛

(ج) الحد من جاذبية الوظيفة للمواهب من الخارج، مثل المواهب من القطاع الخاص (نظرا لأن المراجعة الداخلية للحسابات مهنة تتطلب مجموعة من المهارات القابلة للنقل)، بسبب الافتقار إلى الأفق الوظيفي؛

(د) الحد من فعالية الموظفين الجدد نظرا لأن إحداث تغيير في وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات يستغرق عدة سنوات.

وأشارت بعض المؤسسات إلى أن ولاية مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد لمرة واحدة، قد توفر التوازن الأفضل للتركيز على احتياجات المنظمة في الأجل الطويل.

٦ - وعلقت المؤسسات أيضا على البيانات الواردة في التقرير، لا سيما في المرفق الخامس. وتمثلت إحدى المسائل الملحوظة في أن البيانات المقدمة لا تشمل معلومات بشأن ما إذا كانت قدرة أصحاب المصلحة على تقبل المخاطر عالية أو منخفضة، وبالعكس، ما إذا كانت لديهم توقعات بالحصول على مستوى منخفض أو عال من الضمانات من وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات (مستويا تقبل المخاطر والضمانات متناسبان عكسيا). ويستمد مستوى الضمانات المتوقع التوقعات من دوائر المراجعة الداخلية للحسابات، وفي حال غياب أي إشارة في البيانات المقدمة، ثمة افتراض واقعي بأن تقبل المخاطر هو نفسه في كل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ المؤسسات أنه على الرغم من أن التقرير يسلم بتأثير التغطية الجغرافية في فعالية وظيفة مراجعة الحسابات، لا تتضمن البيانات الواردة في المرفق الخامس أي إشارة إلى النطاق الجغرافي لكل مؤسسة (أي عدد البلدان/المكاتب التي يتعين أن تغطيها دوائر المراجعة الداخلية للحسابات). وهذا ما يكسي التغطية الجغرافية أهمية وقد يؤدي إلى سوء التفسير عندما تركز مجالس الإدارة على النطاق المشمول بالمراجعة، وعادة ما يكون ذلك في شكل دورة مراجعة حسابات متوقعة للمكاتب الميدانية حسب مستوى المخاطر. وأخيرا، لا يفرق المرفق الخامس بين أنواع الأنشطة (على سبيل المثال بين عملية تحقق من الامتثال ومراجعة للأداء/ للقيمة لقاء المال) والطريقة التي يجري الاضطلاع بها (بالاستعانة بمصادر داخلية أو مصادر مشتركة أو مصادر خارجية)، مما يمكن أن يؤدي إلى استنتاج أن جميع الأنشطة متطابقة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، في حين أنها يمكن في الواقع أن تختلف اختلافا كبيرا داخل المؤسسات وفيما بينها.

٧ - وأبدت المؤسسات تعليقات أيضا في بيان مرفق بهذه المذكرة أصدرته مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة.

## ثالثا - تعليقات محددة على التوصيات

### التوصية ١

ينبغي أن توّج مجالس الإدارة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن يكفلوا حضور رؤساء دوائهم المعنية بالمراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية ورؤساء لجان الرقابة في اجتماعات مجالس الإدارة مرة في السنة على الأقل وأن تتاح لهم فرصة الإجابة على الأسئلة المثارة بخصوص التقرير السنوي لكل منهم.

٨ - تؤيد المؤسسات التوصية ١، مع الإشارة إلى أنها موجهة إلى مجالس الإدارة.

## التوصية ٢

ينبغي أن يشرك الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لجان الرقابة وأن يتشاوروا مع مجالس الإدارة في تعيين رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية وفي إنهاء ولايتهم.

٩ - على الرغم من أن المؤسسات تؤيد التوصية ٢ بوجه عام، وأن العديد منها لديه إجراءات لإشراك لجان الرقابة ومجالس الإدارة والتشاور معها فيما يتعلق بالوظائف المذكورة، أشير أيضا إلى أن المؤسسات قد تود أن تقيّم كل من المزايا والأضرار المتعلقة بإشراك مجلس الإدارة، لا سيما المخاطر الناجمة عن احتمال تسييس اختيار إحدى الوظائف التقنية.

## التوصية ٣

ينبغي أن يضع رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إن لم يفعلوا ذلك بعد، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين ولجان الرقابة، استراتيجيات للمراجعة الداخلية للحسابات بغية توفير الرؤية والتوجيه في ما يتعلق بكيفية تحديد مكانة المراجعة الداخلية للحسابات استراتيجياً داخل مؤسساتهم وتفعيلها من أجل إنجاز ولاياتها، في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مع القيام بتحديثات دورية بعد ذلك.

١٠ - تؤيد المؤسسات هذه التوصية بوجه عام، مع إشارة بعضها إلى أن الاستراتيجيات مطبقة أو مقررة أو قيد الوضع.

## التوصية ٤

يتعين على رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يوحّدوا بعد، في تقاريرهم الدورية/السنوية أو غير ذلك من التقارير، النتائج المتعلقة بالمسائل المتكررة المنبثقة عن فرادى تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي تشمل دوائر أو وحدات أو إدارات شتى أن يفعلوا ذلك لتمكين الرؤساء التنفيذيين من تناولها بصورة منهجية.

١١ - تؤيد المؤسسات التوصية.

## التوصية ٥

ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إتاحة ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لدوائر المراجعة الداخلية للحسابات لكي تتوسع في استخدام تقنيات مراجعة الحسابات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الأساليب المتقدمة في تحليل البيانات ومراجعة الحسابات من بعد، حسب الاقتضاء، بهدف تسخير التكنولوجيا لتوفير تغطية أشمل وأكثر توفيراً في مجال مراجعة الحسابات.

١٢ - تؤيد المؤسسات التوصية. وتشير إلى أن هناك قيمة في الاستعانة بالتكنولوجيا من أجل تحسين كفاءة وفعالية العمليات المتعلقة بالرقابة.

## التوصية ٦

ينبغي أن يخصص الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بناء على مشورة لجان الرقابة، موارد مالية وبشرية كافية لدوائر المراجعة الداخلية للحسابات لضمان تغطية كافية للمجالات العالية المخاطر والتقييد بدورات مراجعة الحسابات المعمول بها، على النحو الذي يحدده رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية أثناء تخطيط مراجعة الحسابات القائم على مراعاة المخاطر.

١٣ - تؤيد المؤسسات هذه التوصية، على الرغم من أن بعضها أشار إلى أن قلة التمويل تشكل تحديات.

## التوصية ٧

ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقوموا بذلك بعد مواصلة رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية التابعة لهم إجراء تقييمات خارجية لجودة خدمات المراجعة الداخلية للحسابات التي تقدمها دوائرها، وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، مرة كل خمس سنوات على الأقل، أو بشكل أكثر تواتراً إذا لم تحرز درجة "تمثل عموماً"، وينبغي أن يطلعوا مجالس الإدارة على النتائج، وعند الاقتضاء، عن طريق الإبلاغ العام. وينبغي أن تكفل دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التي لم تحرز بعد درجة "تمثل" تحقيق ذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٤ - تؤيد المؤسسات هذه التوصية.

## التوصية ٨

ينبغي أن يوفر الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يفعلوا ذلك بعد تمويلاً كافياً للتطوير المهني، حسب طلبات رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية، ويشمل ذلك تغطية تكاليف استبقاء شهادات الاعتماد المهنية، مع وضع مؤشرات أداء رئيسية لرصد أهداف التدريب ومنح شهادات الاعتماد بالنسبة لموظفي المراجعة الداخلية للحسابات.

١٥ - تؤيد المؤسسات التوصية، مع إشارة عدد منها إلى أن التنفيذ التام مرهون بتوافر الأموال.

## التوصية ٩

ينبغي أن تكفل مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة توفّر الظروف اللازمة للجان رقابة فعالة ومستقلة ومتخصصة وأن تعمل تلك اللجان بكامل طاقتها وفقاً للتوصيات السابقة لوحدة التفتيش المشتركة، على نحو ما أعيد تأكيده في التقرير.

١٦ - أيدت المؤسسات التوصية ٩ بوجه عام، مع الإشارة إلى أنها موجهة إلى مجالس الإدارة، على الرغم من أن عدداً من المؤسسات التي لديها لجان رقابة قائمة ذات ظروف وإجراءات معتمدة أشار إلى أن التوصية قد لا تنطبق عليها تماماً.

## المرفق

### بيان لمجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة"

ترحب مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، وعلى وجه الخصوص، بالنتيجة الرئيسية المتمثلة في أن المراجعة الداخلية للحسابات وظيفتها معترف بها ومستعملة بشكل جيد يتعين زيادة الاستفادة منها من قبل مجالس الإدارة والجهات المانحة فيما يتعلق بالضمانات ذات الصلة بعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة.

وترى المجموعة أن التقرير، الذي يشكل متابعة لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٠، يركز بصورة ملائمة على هيكل الرقابة، والحوكمة، والاستراتيجية، والجودة، والإبلاغ، ولجان الرقابة. ويحدد التقرير بالتفصيل الأعمال التي تضطلع بها دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ويعترف بالبيئة المعقدة التي يعمل فيها أعضاء المجموعة. وترغب المجموعة في التأكيد على التحديات التي تواجهها وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات بالنظر إلى الطبيعة المتنوعة والتغطية الجغرافية المتباينة للولايات والعمليات والقدرات ونماذج الأعمال وأنماط المخاطر ومدى تقبل المخاطر على نطاق مؤسسات الأمم المتحدة. ففيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات، ليس ثمة بالتالي نهج واحد يناسب الجميع.

ويهدف التقرير أيضا إلى تناول التنسيق بين ممارسات المراجعة الداخلية للحسابات والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة وبنوه بعمل مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات، ميرزا أهميتها كمنتدى من أجل تعزيز وتنسيق ممارسات المراجعة الداخلية للحسابات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وقيامها بذلك على الرغم من قلة الموارد.

ويقدم التقرير أفكارا مفيدة بشأن كيفية تعزيز دور مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في دعم التعاون فيما بين الوكالات، بما في ذلك من خلال تفاعلات المجموعة مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والقيام بعمليات مراجعة مشتركة للحسابات. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يبرز التقرير على النحو الملائم الممارسات السليمة والمشاكل العملية المتعلقة بإنجاز عمليات المراجعة المشتركة للحسابات وتكاليف معاملاتهما وتمويلها. وتسلم مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالحاجة ليس فقط إلى تحسين اللوجستيات المتعلقة بعمليات المراجعة المشتركة للحسابات، ولكن أيضا إلى تعزيز إدارة المراجعة المشتركة للحسابات في سياق تنوع الهياكل الإدارية والقدرات والموارد المتاحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بوضع المعايير المرجعية، تستخدم مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات منذ عام ٢٠١٤ وعلى نحو متزايد دراسة استقصائية سنوية لوضع معايير مرجعية استنادا إلى شبكة المعلومات العالمية لمراجعة الحسابات (GAIN) التابعة لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، وهو الهيئة المعنية بوضع المعايير في مجال المراجعة الداخلية للحسابات على الصعيد العالمي. ولمعالجة مسألة إمكانية

المقارنة، تعكف مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات على تنسيق التعاريف/التفسيرات الخاصة بكل معيار من المعايير المرجعية التي تحددها الشبكة؛ وقد اعتمد النص النهائي للتعاريف في اجتماع مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (شارك ١٧ عضواً من أعضاء المجموعة في الدراسة الاستقصائية لشبكة المعلومات العالمية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥). وتبين أن نتائج الدراسة الاستقصائية لشبكة المعلومات العالمية لمراجعة الحسابات زاخرة بالمعلومات ومفيدة. وبالنظر إلى أن البيانات القابلة للمقارنة متاحة بالفعل من خلال قاعدة بيانات شبكة المعلومات العالمية لمراجعة الحسابات، تعتقد مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات أن تفادي ازدواجية الجهود يستدعي أن يستند تحليل المعايير المرجعية في المستقبل إلى الدراسة الاستقصائية للشبكة. وعلاوة على ذلك، يسلم التقرير على نحو لائق بأن مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات لا تملك أي تمويل مخصص وأن الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين يؤدون دورهم في المجموعة ويوفرون الدعم الإداري بالإضافة إلى الاضطلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم اليومية العادية. وفي نفس السياق، تقدّم الإسهامات الجماعية للأعضاء في وضع المواقف المشتركة والتوجيه بالإضافة إلى اضطلاعهم بمسؤولياتهم المنتظمة. وترحب مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالتالي بتوصية الرؤساء التنفيذيين بتوفير التمويل لفرادى خدمات المراجعة الداخلية للحسابات فيما يتعلق بالمشاركة في المجموعة، لأن ذلك يؤكد فائدة وأهمية المشاركة في الشبكة.